المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني
والماء والبيئة

المشروع الوطني لإنقاذ وإعداد الواحات

مديرية إعداد التراب الوطني -2006-

الفهرس

مقدمة 2
I الواحات: مكون مجالي و بيئي أساسي للمنظومة الترابية الوطنية 3
II الواحات: حلقة وصل كونية ذات أهمية عالمية 6
تفاقم ندرة المياه 11
الاكتظاظ السكاني الكبير وأهمية مداخيل الهجرة 14
فلاحة استهلاكية غير مؤهلة وقاعدة اقتصادية مختنقة 17
4- آفاق الاندثار البطيء 19
IV أهم الاختيارات الإستراتيجية للمشروع الوطني لتهيئة و إنقاذ الواحات 20
العمل على تدبير ندرة المياه 20
1- فيما يصلح النموذج المعتمد؟ 21
2- الأهداف والمقاييس 24
3- الهيكلة ومراحل البناء 24
4- النتائج 25
5- النتائج المستخلصة من الجدول: 26
الاعتماد التدريجي للفلاحة المشهدية 27
الحد من الضغط الديمغرافي 27
تحسين نمط العيش عبر تأهيل المراكز القروية المندمجة. 28
تنويع الاقتصاد وإنعاش الشغل 29
تأهيل السكن والإرث المعماري 29
مسؤولية الدولة في تدبير الموارد 30
تطوير آليات الدعم والمساعدة 30
V تفعيل مشروع التهيئة والإنقاذ 30

مقدمة

قامت مديرية إعداد التراب الوطني، ما بين 2002 و 2004 بإنجاز دراسة تتعلق بتهيئة وتنمية الواحات بالمغرب. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع حال الواحات، ووضع إستراتيجية لتنميتها وتهيئتها وذلك عبر وضع برنامج عمل على المدى القصير والمتوسط بغية تأهيل وإعادة الاعتبار لهذه المجالات الحساسة.

وتشمل هذه الدراسة ثلاثة مراحل:

- ***المرحلة الأولى***، تضمنت تحليل و تصنيف الواحات بهدف إبراز وتقييم واقع الحال عبر تحليل المؤهلات والاكراهات والآفاق بالنسبة لكل صنف من الواحات. وقد أفرزت هذه المرحلة حصيلة مفصلة حول الجوانب الاجتماعية والتاريخية، من خلال مكونات المجال الواحي والقطاعات المنتجة والتمدين والوظائف الحضرية ومستويات التجهيز والإطار القانوني والمؤسساتي؛
- ***المرحلة الثانية***، لأجل تعميق وفهم الإشكاليات التي طرحها التشخيص الترابي، تم التركيز في هذه المرحلة على 230 من الفاعلين موزعين على مختلف القطاعات والاهتمامات المتعلقة بموضوع الدراسة. كما تم جرد أهم المشاريع والإنجازات بغية تقييم مقارباتها وقياس نتائجها، وتمحورت اللقاءات حول 6 مواضيع مهمة: الماء، الفلاحة، السياحة، المدن والسكن، الهجرة والبيئة والتنمية المستدامة؛
- ***المرحلة الثالثة*** ، وتهم " وضع إستراتيجية للتنمية وبرنامج عمل" وهي الإستراتيجية التي تبرز منظور ورؤية إعداد التراب الوطني في معالجة الإشكاليات والقضايا التي أبرزتها المراحل السابقة كما رسمت هذه المرحلة الخطوط العريضة لمقاربة مندمجة لأجل حماية وتنمية المجالات الواحية.

I الواحات: مكون مجالي و بيئي أساسي للمنظومة الترابية الوطنية

يمكن قياس مدى خصوصية وتميز المجال المغربي بمقارنته مع محيطه الجهوي المغاربي. فالمجال المغاربي السائد هو مجال مزدوج، يتعارض فيه الساحل المنفتح على البحر والرطب نسبياً مع العمق القاري القاحل. هذا الوضع هو الذي جعل المهتمين بقطاع إعداد التراب الوطني ينتقدون التركز الساحلي المقابل لتهميش المناطق الداخلية، ويقترحون "إعادة التوازن بينهما". ومن حسن حظ المغرب أن حالته لا تطابق هذا الوضع، حيث أن التراب الوطني يتشكل من أربع مجالات نطاقية:

-النطاق الأطلسي : من طنجة إلى لكويرة.
-النطاق المتوسطي : من طنجة إلى السعيدية.
- النطاق الوسطي : يجمع الدير بالجبال، على امتداد محور فاس– مراكش، ويمتد في اتجاه الشرق من خلال ممر تازة.
-النطاق القاحل : ابتداء من سهوب الحلفاء إلى الصحراء بعد اختراق تافيلالت ودرعة.

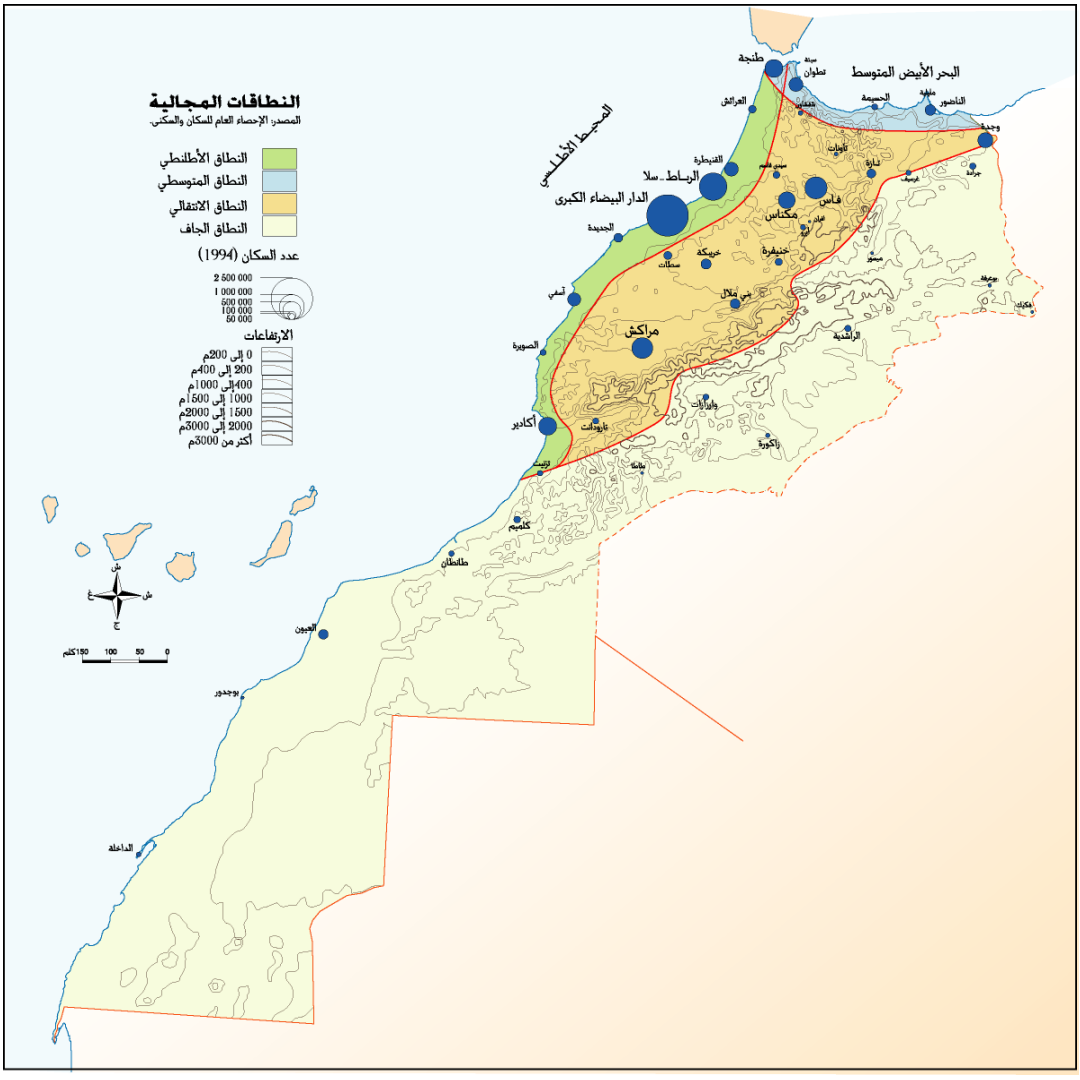

يقع المجال الرابع الذي يضم المجالات الواحية جنوب شرق الأطلس الكبير. ومباشرة جنوب هذا الحاجز الطبيعي، يبدأ المجال القاحل المرتبط بالصحراء والذي عرف تطور حضارة واحية مزدهر ة شكلت مكون ا أساسيا لثقافة وتاريخ المغرب. ويتشكل هذا المجال من ثلاثة عناصر: سهوب وجبال المغرب الشرقي، واحات تافيلالت ودرعة ثم الصحراء. وتتميز الأوساط الثلاثة بتباين واضح فيما بينها، لكنها تجتمع حول قاسم مشترك وحاسم يتمثل في ندرة المياه وتدهور الأوساط الطبيعية بفعل تدخل الإنسان أساسا.

في هذه المجالات، تكون مشاريع التنمية ملزمة، سواء تعلق الأمر بالسياحة أو بالقنص، بالأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية. ولهذا يجب أن تعطى الأولوية المطلقة لإعادة تكوين الغطاء النباتي والتدبير المحكم للموارد المائية. وبما أن هذا المجال يشكل جسرا بيومناخيا قاريا بين النطاق الاستوائي والمتوسطي فإن المقاربة البيئية تصبح أساسا لكل أشكال التنمية ذات المنظور البعيد المدى.

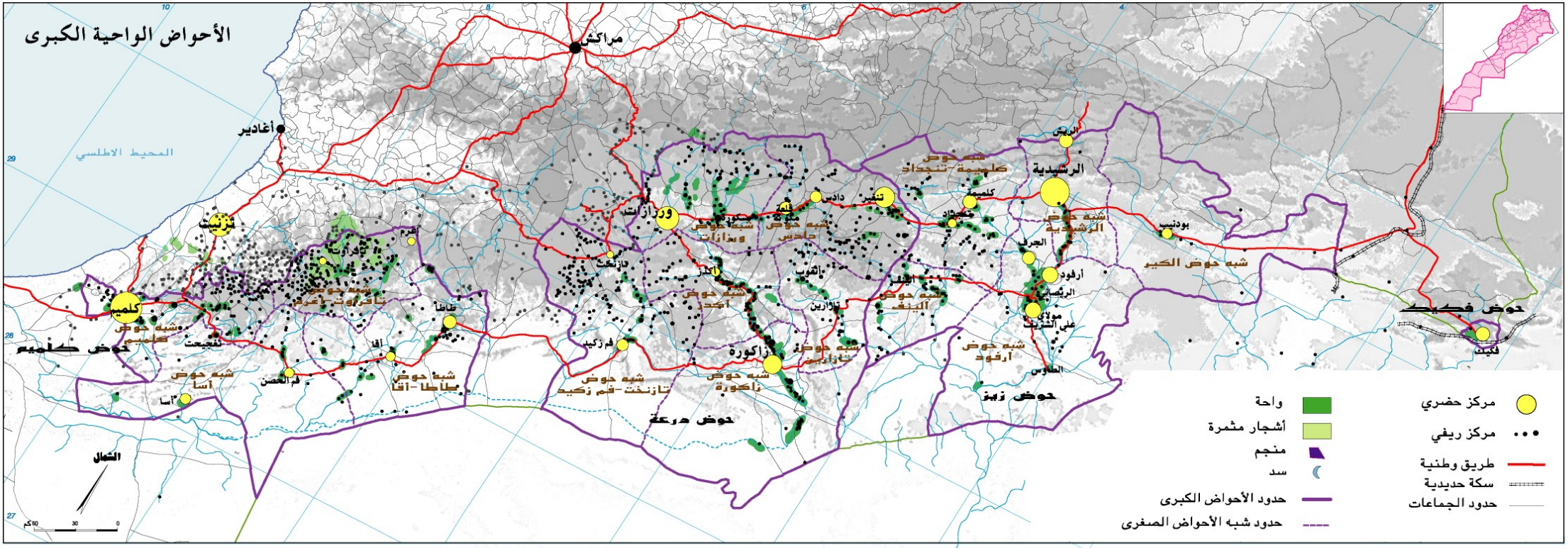
الأحواض الواحية الكبرى
مراكش
أغادير
المحيط الاطلسي
تزنيت
كلميم
حوض كلميم
شبه حوض كلميم أسا
شبه حوض أسا
أسا
نفيجيت
قم الحصن
شبه حوض مطاطا-اقا
اقا
طاطا
أكرم
تافراوت
شبه حوض تافراوت-أكرم
ورزازات
تازنخت
شبه حوض ورزازات وبعازات
شبه حوض تازنخت-قم زكيد
قم زكيد
شبه حوض أكدز
أكدز
تاقوب
تازارين
زاكورة
شبه حوض زاكورة
شبه حوض تازارين
حوض درعة
تنغير
دادس
قلعة مكونة
شبه حوض صادس
شبه حوض كلميمة-تنجداد
كلميمة
تنجداد
الرشيدية
شبه حوض الرشيدية
الجرف
أرفود
الريصاني
مولاي علي الشريف
شبه حوض أرفود
الطاوس
حوض زيز
شبه حوض الينفم
الينفم
بودنيب
شبه حوض الكير
حوض فكيك
فكيك
الشمال
واحة
أشجار مثمرة
منجم
سد
حدود الأحواض الكبرى
حدود شبه الأحواض الصغرى
مركز حضري
مركز ريفي
طريق وطنية
سكة حديدية
حدود الجماعات

II الواحات : حلقة وصل كونية ذات أهمية عالمية

يرجع الفضل في تواجد الواحات المغربية إلى جبال الأطلس التي تستند عليها. فهذه الأخيرة، تمتد على شكل جدار طولي يقابل الصحراء، تزود الواحات بالموارد المائية وتوفر لها الظروف المناخية التي تمكنها من توفير مناخ محلي وحيوي وبالتالي تجعلها تشكل مجالا انتقاليا، فالمجال الشبه صحراوي يقاوم بكيفية مستميتة و دائمة زحف الصحراء وذلك عن طريق الموارد المائية الدخيلة وأيضا بواسطة العمل الدؤوب لساكنة ذات مهارات عالية.

وهكذا، يعتبر المجال الشبه الصحراوي في حد ذاته "***علامة ودلالة جد معبرة عن العلاقات المتواجدة بين الجهات الرطبة والمجالات القاحلة والصحراوية، كما أنه يشكل بوجوده وحالته معيارا للتحولات المناخية الكبرى للكرة الأرضية***"[1].

"***وبالفعل يظهر جليا، على الصعيد العالمي، أننا دخلنا حاليا في وضعية مناخية حرجة وأن المجال الشبه صحراوي المعرض للتصحر أضحى في تراجع مستمر وسريع***"[2].

وفيما يخص النطاق الشبه الصحراوي المغربي، فإن عددا من المؤشرات الكبرى كصحة النخيل ووضعية الغطاء النباتي والتربة وزحف الصحراء وتوازن الفرشات المائية... إلخ، تنم على وضعية مقلقة ولكن في نفس الوقت تدل على توفر شروط وظروف إعادة الإعتبار الضروري لهذا المجال من أجل استدامة وظيفته "***كحلقة كبرى ضد من هذا الحزام الواسع، حزام النطاق الشبه صحراوي. والذي تكمن مهمته في التقليل من حالة التدهور الذي وصلت إليه خلال العشر السنوات الأخيرة كل هذه النطاقات في كل أنحاء المعمور***"[3].

[1] المحمية الحيوية لواحات جنوب المغرب، 2000
[2] المحمية الحيوية لواحات جنوب المغرب، 2000
[3] المحمية الحيوية لواحات جنوب المغرب، 2000

و لابد من التأكيد على البعد الكوني لهذا النطـــاق الواصل بين الصحراء والنطاق البيومناخي المتوسطي والذي يقوم بوظيفة التوازنات البيومناخية والايكولوجية التي تمكن من مواجهة زحف الصحراء. و لعل هذا الموقع الإستراتيجي للواحات وما تزخر به من تراث عالمي فريد هو الذي دفع بمنظمة اليونسكو إلى إدماج واحات النخيل المغربي في الشبكة العالمية للمحميات الحيوية.

في الواقع، تعتبر الواحات من المجالات ا لنادرة التي استطاعت ت طوير نموذج تقليدي لكن ه فعال و ناجع للإستغلال الدائم للموارد المحدودة. كما شكلت نمطا للتنمي ة المستدام ة قبل أن تنخرط هذه المجالات بقوة في اقتصاد السوق مما ترتبت عنه النتائج المعروف ة على صعيد جل البلدان المعنية مما يتطلب اليوم المحافظة على هذا النموذج وإعادة تأهيله.

وإذا كانت الوضعي ة الحالية للواحات تد عو إلى بلوغ هذا الهدف، فإن الجهود المبذولة من ط رف الحكوم ة و السلطات المحلية و فعاليات المجتمع المدني النشي ط ة في هذا الميدان علاوة على أهمية الدعم الدولي في هذا المضمار كلها عوامل تشكل القاطرة الأم للمشروع الوطني لإنقاذ وتهيئة الواحات بالمغرب.

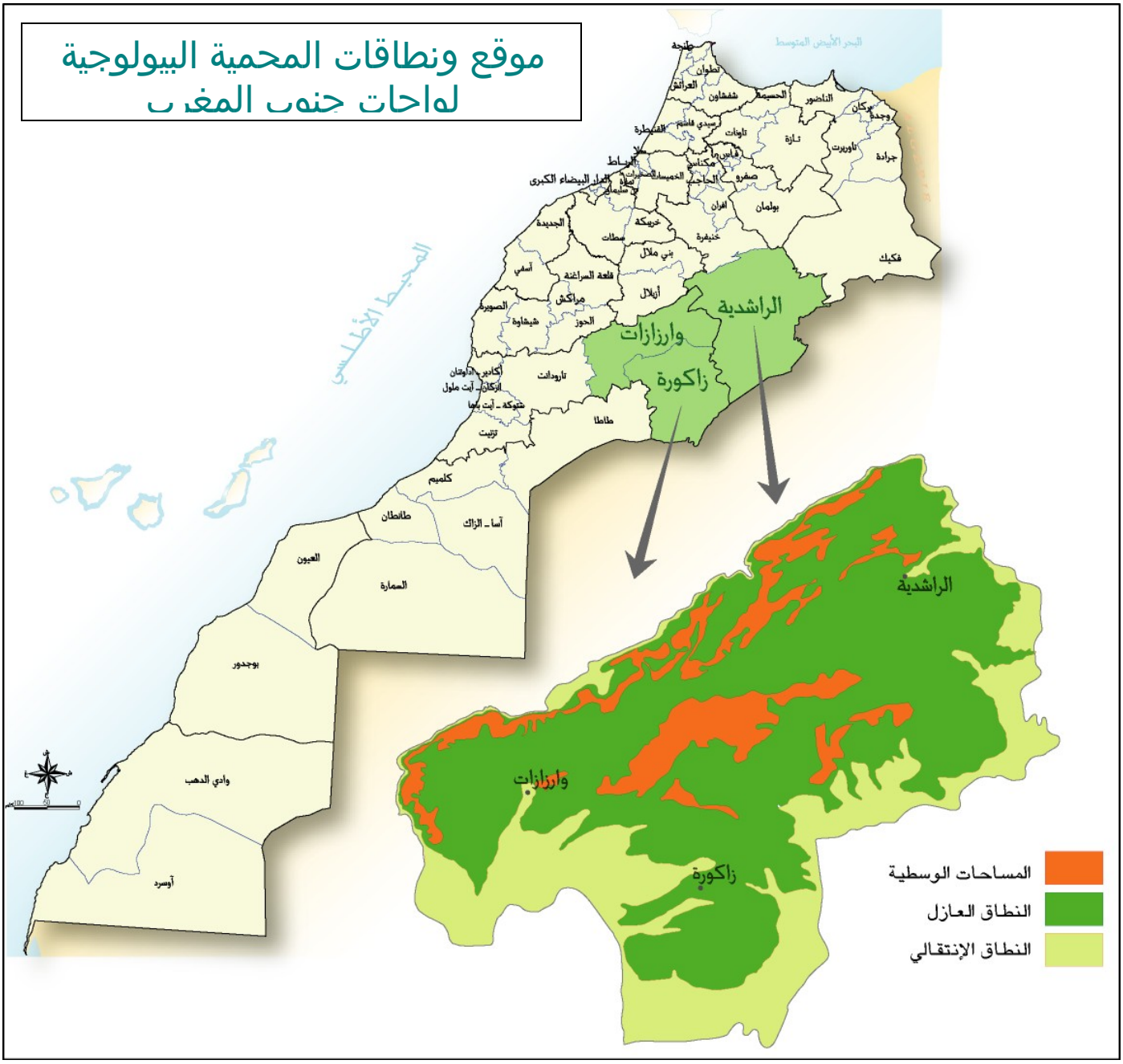
موقع ونطاقات المحمية البيولوجية
لواحات جنوب المغرب
البحر الأبيض المتوسط
المحيط الأطلسي
الراشدية
ورزازات
زاكورة
العيون
السمارة
بوجدور
وادي الدهب
آوسرد
المساحات الوسطية
النطاق العازل
النطاق الإنتقالي

III الواحات: تشخيص واقع الحال

تنتمي الواحات المغربية للنطاق الجاف الذي يمثل أحد النطاقات الأربع الأساسية المشكلة للتراب الوطني، حيث يقع ثلاث أرباعها ما بين خطوط تساوي المطر 50 و 100 ملم بينما يقع الربع المتبقي ما بين 100 و 200 ملم. وتصل مساحة المجال الواحي إلى 107.324 كلم ^{2} تقطنه ساكنة تصل إلى 1.6 مليون نسمة أي ما يمثل 5.3% من ساكنة المغرب (حسب إحصاءات 2004).

يتكون هذا المجال من د ي ر الأطلس الصغير وأ ودية در ع ة وزيز ودادس وتافيلالت وفكيك. وهو مجال يتكون من مجموعة مراكز متقدمة يتهدد أغلبها زحف الصحراء.

و تمتد مناطـــق الواحات، على مستوى التقسيم الإداري، على كل أو بعـــض من اقاليم أسا–زاك، كلميم، تزنيت، طاطا، تارودانت، ورزازات، زاكورة، الرشيدية وفكيك.

واعتمادا على الحدود الإدارية من جهة والخصائص الطبيعية والبشرية والتقنية والاقتصادية من جهة أخرى فقد تم تقسيم مناطق الواحات إلى أربعة أحواض كبرى: كلميم–طاطا، درعة، زيز، فكيك وهي بدورها مقسمة إلى أحواض واحية صغرى.

وإذا كان المجال الواحي يتميز بتفرد وجاذبية مشهده الطبيعي فإنه يخفي خلف ذلك هشاشة قصوى؛ إذ يكفي أدنى خلل على مستوى الفرشة الباطنية أو الجريان السطحي لاختلاله واضطرابه. وبالرغم من قساوة ظروف المناخ، فقد لعبت هذه المجالات، ولقرون عديدة، دورا حاسما في تاريخ بلادنا وهي اليوم تختزن تراثا ذا قيمة عالمية كما تتحمل اليوم مسؤولية جسيمة تتمثل في الحفاظ على هذه المنظومة البيئية.

وإذا كانت اغلب الواحات توجد حاليا في وضعية حرجة، فان التحولات المناخية لا تفسر لوحدها هذه الوضعية التي هي نتاج لتداخل عدة عوامل بشرية بالأساس:

- ✓ **التدبير الغير اللائق للموارد المائية :** غالبا ما تتعدد عمليات ضخ المياه حول الواحات، وكأن الفرشات المائية تتوفر على مخزون و صبيب لا ينضب. وقد تسبب هذا الانتشار العشوائي والمفرط للضخ في تدهور حالة العديد من الواحات.

- **تفكك المجتمعات التقليدية :** ترتبط الواحات بشكل وثيق يصعب فصله عن البنيات الاجتماعية التي أفرزتها ودبرتها خلال قرون، بصرامة واهتمام كبيرين، ووعي رفيع المستوى بقيمة الماء. لذا فان الأزمة الحالية للواحات ترتبط، في بعض من جوانبها، بتفكك هذه المجتمعات التقليدية، مما أدى إلى انهيار صيانة الواحات. وما النمو العشوائي للضخ إلا مظهرا ودليلا يعبر عن تصدع المجتمع التقليدي. هذا التحول في المجتمع قد لا يمثل في حد ذاته مشكلا إذا ما تم بوسط طبيعي قادر على أن يتحمل نتائج هذا التحول. إلا أنه يستنتج أن هذه الوضعية لا تنطبق على الواحات بالمغرب. وبذلك تتمثل الأولوية المطلقة بالنسبة لهذه الأوساط في أن تلعب الدولة دور المنسق العام للمحافظة على التوازنات الكبرى بين الموارد المتوفرة وحاجيات السكان.

- **انحصار وإعاقة إعادة تشكيل المنظومة الواحية :** لم تستطع المجتمعات الواحية إعادة تشكيل نفسها، وتعذر عليها تحقيق هذا المسلسل بسبب التحول الديموغرافي، وعدم ملائمة القوانين العرفية والتقليدية للتحولات السريعة . فقد حالت حقوق الانتفاع واستحالة التقسيم دون إعادة هيكلة وتنظيم الأوضاع العقارية. كما وفرت حوالات العمال المهاجرين مداخيل بديلة، ساهمت في تفكك البنيات الاجتماعية وتراجع القاعدة الاقتصادية للواحات. وقد انضاف، في الوقت الراهن، خطر جديد يهدد هذه المواطن المحملة بالتاريخ، ويتعلق الأمر بالبنايات الجديدة، التي ألحقت إلى حد الآن، أضرارا بليغة بالمناظر الفريدة والهشة والتي ميزت هذه الواحات خلال قرون عديدة.

- **وتقسيم الأراضي وتعقد الوضع العقاري:** يتمثل العنصر الأساسي الذي يميز كافة مناطق الواحات في الضغط على العقار والذي ازداد بارتفاع عدد السكان وهو ما نتج عنه تقسيم هام للأراضي حيث أن مساحة قطعة الأرض المستغلة تقل عن 0.15 هكتار في العالية بينما لا تتعدى 0.5 هكتار في حين توجد القطع ذات المساحة الكبرى بأحواض "فكيك" و "كلميمة". يمثل التقسيم المتزايد للأراضي عائقا للاستغلال الفلاحي حيث

أن المساحات المستغلة تعتبر ذات مردودية اقتصادية ضعيفة كما لا تسمح بالاستثمار

إن كل الواحات في خطر، وإذا ما استمرت الوضعية في نفس المنحى الحالي، فإنها ستؤول لا محالة إلى الزوال والاندثار. لذلك يعتبر إنقاذ و تنمية الواحات مسألة استعجالية، يجب أن تحظى بالأولوية. فلم يعد بالإمكان التستر وراء مبرر التغيرات المناخية لتفسير أزمة الواحات، فالأزمة نتاج لتفاعل عدة عوامل، لعل أهمها يرتبط بالعنصر البشري. لذلك فإن إعادة تأهيل الواحات يتطلب عملا شموليا، يأخذ بعين الاعتبار مجموع المشاكل المطروحة.

تفاقم ندرة المياه

يمثل الماء عنصرا مركزيا ضمن الإشكالية المطروحة بالواحات. ويرجع تفاقم العجز في المياه إلى الإختلال بين إمكانيات الوسط وحجم الحاجيات المتزايدة، فقد تشكلت الواحات في حقب كانت ساكنة هذه المناطق أقل بستة مرات مما هي عليه في الوقت الراهن. لقد كان هناك تطابق بين مؤهلات الوسط الطبيعي و عدد السكان، مع حدوث فترات شح من حين إلى آخر لكن التوازن العام يظل قائما نتيجة الإنسجام والتآزر الاجتماعيين والانضباط الجماعي و نجاعة التقنيات المستعملة.

بعد أن اختل التوازن القديم ، أصبحت ندرة المياه في الواحات تشهد تدهورا سريعا نتيجة لتواجدها في سافلة الأحواض المائية. وأحسن مثال على ذلك حالة حوض زيز حيث الارتباط جد وطيد بإفراغات سد الحسن الداخل. إلا أن المجالات العليا المغذية لحقينة السد تعرف حاليا إفراطا في عملية الضخ المفرط وهو ما سيؤدي لا محالة إلى تقليص موارد السد مما ستكون له انعكاسات سلبية على منطقة تافيلالت.

والمفارقة الكبيرة التي أفرزتها المنطقة فيما يتعلق بندرة المياه هي ظهور صيرورة ليس فقط في نقص الموارد المائية بل على العكس من ذلك يلاحظ تنامي إهدار هذا المورد.

وهو ضياع ناتج عن تدخل مختلف الفاعلين نتيجة التخلي عن نظام سقي تقليدي بواسطة السو اقي المتراتبـ ة ابتداء مـ ن السد والانتقال إلى نظام الإفراغ الدوري لكميات محددة حسب ما توفره الحقينة والتي وصلت إلى وضعية مقلقة في أودية مجهزة بنظام سواقي مـن الحجم الكبير، بينمـا يلجأ المستغلون إلى الضخ انطلاقا مـن الفرشة القريبة و التي تتغذى بدورها على الإفراغات، و هو مـا أدى إلى تنامي الضخ الفردي الغير المراقب. والنتيجة الواضحة في أغلب الحالات أن كمية المياه التي تصل إلى المشارات لا تمثل سوى 20% من الكمية المفرغة. و من العوائق المرتبطة بتصريف المياه نذكر كذلك:

-تعطي المنظومة الحالية للتصرف في الماء أكثر حظوظا للسكان المتواجدين بالأحواض العليا على حساب السكان المتواجدين بالأحواض السفلى ؛

-تشعب الشبكات التقليدية لتوزيع ونقل المياه وما ينجر عنه من ضياع؛

-تعدد المتدخلين في مجال التصرف في الماء؛

-ملكية الماء لا تأخذ بعين الاعتبار نوعية الزراعات والتربة؛

- تعاطي الزراعات مـ ن طرف الفلاحين حـ سب توفر الماء دون اعتبار المردودية ؛

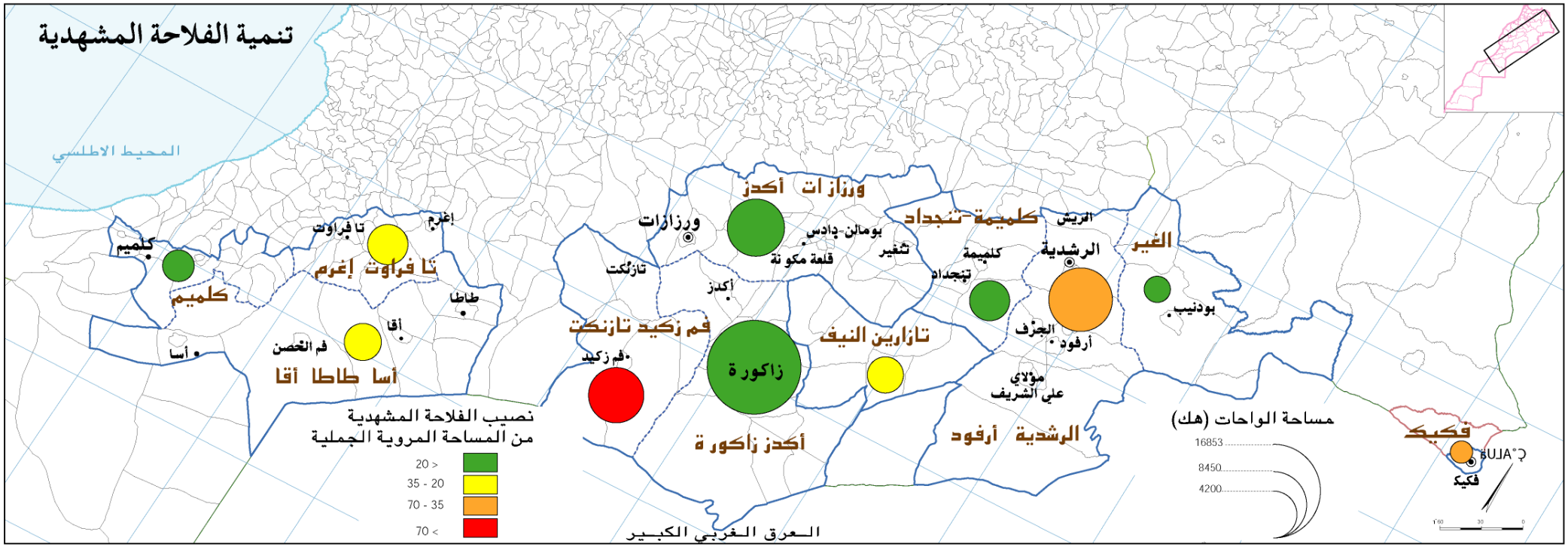
تنمية الفلاحة المشهدية
المحيط الاطلسي
كلميم
تا فراوت
إغرم
طاطا
أقا
فم الحصن
أسا
فم زكيد
تازنكت
ورزازات
أكدز
بومالن-دادس
قلعة مكونة
تنغير
زاكورة
تازارين النيف
كلميمة
تنجداد
الريش
الرشيدية
الجرف
أرفود
مولاي علي الشريف
الغير
بودنيب
فكيك
أسا طاطا أقا
فم زكيد تازنكت
أكدز زاكورة
الرشيدية أرفود
كلميمة-تنجداد
ورزازات أكدز
نصيب الفلاحة المشهدية من المساحة المروية الجملية
20 >
35 - 20
70 - 35
70 <
مساحة الواحات (هك)
16853
8450
4200
العرق الغربي الكبير

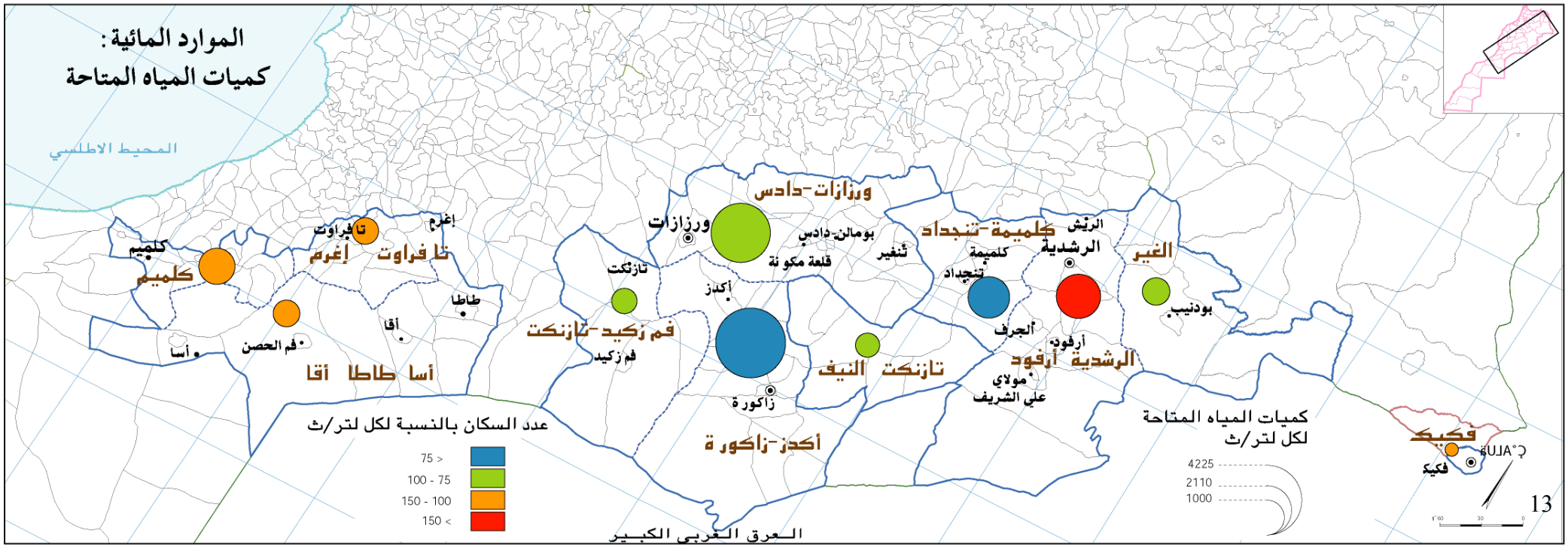
الموارد المائية :
كميات المياه المتاحة
المحيط الاطلسي
كلميم
تا فراوت
إغرم
طاطا
أقا
فم الحصن
أسا
فم زكيد
تازنكت
ورزازات
أكدز
بومالن-دادس
قلعة مكونة
تنغير
زاكورة
تازنكت النيف
كلميمة
تنجداد
الريش
الرشيدية
الجرف
أرفود
مولاي علي الشريف
الغير
بودنيب
فكيك
أسا طاطا أقا
فم زكيد-تازنكت
أكدز-زاكورة
الرشيدية أرفود
كلميمة-تنجداد
ورزازات-دادس
عدد السكان بالنسبة لكل لتر/ث
75 >
100 - 75
150 - 100
150 <
كميات المياه المتاحة لكل لتر/ث
4225
2110
1000
العرق الغربي الكبير

وقد شهدت الواحات أزمة حادة تمثلت في اندثار ثلثي النخيل المغربي خلال القرن العشرين, إذ كانت المجالات المنتجة تتأقلم ونمط الحياة فأضحت اليوم عرضة للتدهور والإتلاف نتيجة الضغوط القاسية سواء الطبيعية منها أو البشرية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ انتشار زراعة الحبوب التي تغطي أكثر من نصف الأراضي الفلاحية وذلك في ظروف زراعية غير اقتصادية؛
- ✓ ضعف زراعة الأشجار وتفاقم مرض البيوض الذي يصيب أشجار النخيل؛
- ✓ انتشار ظاهرة الجراد وتوالي سنوات الجفاف؛
- ✓ توسع النسيج الحضري العصري والأنشطة الإقتصادية الموازية؛
- ✓ تنوع أشكال التصحر : التعرية الريحية وزحف الرمال وملوحة المياه والتربة.

وإذا ما استمرت الوضعية على نفس المنوال وبنفس الوتيرة فإننا سنقوم خلال الخمس عشرة سنة المقبلة بتنظيم مدارات سياحية للمجلات الواحية المندثرة.

الاكتظاظ السكاني الكبير وأهمية مداخيل الهجرة

تبلغ ساكنة المجال الواحي حوالي 1.6 مليون نسمة (حسب إحصاءات 2004)، وتنمو هذه الساكنة بوتيرة توازي المعدل الوطني (0.9 في المائة ما بين إحصائي 1994-2004 مقابل 1.4 على المستوى الوطني). ويتميز الاستقرار السكاني بالتركز خصوصا حول موارد المياه. فالكثافة المتوسطة تبلغ 16 نسمة في كلم^2 سنة 2004. إلا أنها قد تصل في بعض الواحات إلى 615 نسمة في كلم^2. ولا تمثل المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة سوى 2% من المجال الواحي، أما 98% المتبقية فتتشكل من أراضي قاحلة. فالكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الفلاحية الصالحة للزراعة تتجاوز 700 نسمة في الهكتار. ولقد تم هذا النمو السكاني بالارتكاز على قاعدة اقتصادية هشة وآيلة إلى التدهور، كما قاد إلى تراكم ساكنة مرتفعة بالنظر لاقتصاد المنطقة وقدرة تحمل الوسط الطبيعي.

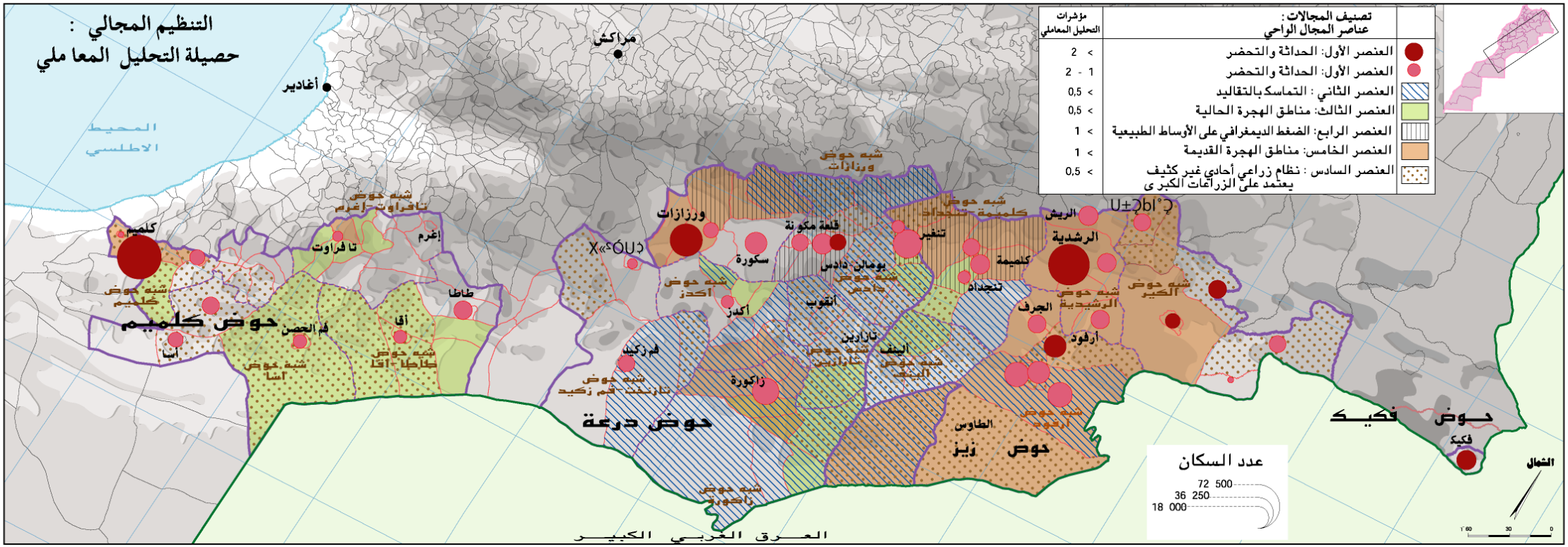
التنظيم المجالي :
حصيلة التحليل المعا ملي
تصنيف المجالات :
عناصر المجال الواحي
مؤشرات التحليل المعاملي
العنصر الأول: الحداثة والتحضر
2 <
العنصر الأول: الحداثة والتحضر
2 - 1
العنصر الثاني : التماسك بالتقاليد
0,5 <
العنصر الثالث: مناطق الهجرة الحالية
0,5 <
العنصر الرابع: الضغط الديمغرافي على الأوساط الطبيعية
1 <
العنصر الخامس: مناطق الهجرة القديمة
1 <
العنصر السادس : نظام زراعي أحادي غير كثيف يعتمد على الزراعات الكبر ى
0,5 <
مراكش
أغادير
المحيط الاطلسي
كلميم
شبه حوض كلميم
حوض كلميم
أسا
فم الحصن
شبه حوض أسا
تافراوت
شبه حوض تافراوت-إغرم
إغرم
أقا
شبه حوض طاطا-أقا
طاطا
ورزازات
شبه حوض ورزازات
قلعة مكونة
سكورة
شبه حوض أكدز
أكدز
أنقوب
يومالن-دادس
شبه حوض دادس
تنغير
شبه حوض كلميمة تنجداد
كلميمة
تنجداد
الريش
الرشدية
الجرف
شبه حوض الرشيدية
أرفود
شبه حوض الكير
تازارين
شبه حوض تازارين
الينف
شبه حوض الينف
فم زكيد
شبه حوض تارنمت-فم زكيد
زاكورة
حوض درعة
شبه حوض زاكورة
الطاوس
حوض زيز
شبه حوض الرتب
حوض فكيك
فكيك
عدد السكان
72 500
36 250
18 000
الشمال
العرق العربي الكبير

إننا أمام مفارقة خاصة تعرفها المنطقة و يفسرها الدور الريادي الذي تلعبه مداخيل الهجرة. فالمنطقة لا تعتمد فقط على اقتصادها الذاتي ولكن على العائدات النقدية للمهاجرين المغاربة القاطنين بالخارج والتي تمثل حوالي 60% من الإرساليات المالية للمغاربة المهاجرين بالخارج. هذا الدعم المالي المنتظم يعتبر موردا أساسيا لاقتصاد المنطقة، و عاملا مساعدا على استقرار السكان في مواطن إقامتهم نتيجة التضامن الأسري القوي. وهي كذلك أساس التحولات التي تشهدها هذه المناطق، حيث تساهم في تنمية التجارة وتحسين ظروف عيش السكان. لكن هذه الوضعية تسجل نتائج عكسية، إذ في غياب نظام محلي أو جهوي

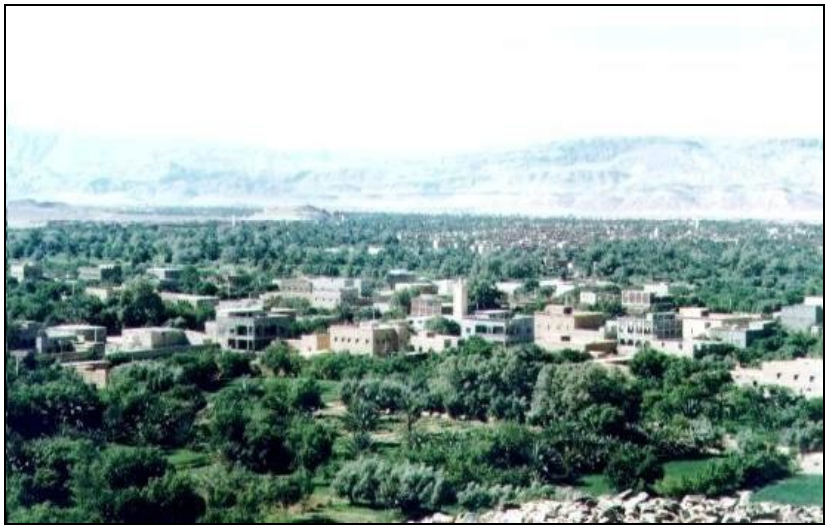

قادر على تقديم فرص إستثمار توازي حجم وقدرات الساكنة المعنية، يصرف جزء بسيط في الإستثمار المنتج بينما المصاريف الهامة تصرف في البناء الذي يتلف و يشوه الوسط الطبيعي و ينمي المضاربة العقارية كما يمكن من تمويل العمليات الفلاحية المرتكزة على الضخ المفرط للفرشة المائية.

فلاحة استهلاكية غير مؤهلة وقاعدة اقتصادية مختنقة

تختلف الوضعية الفلاحية بالواحات حسب المناطق، لكن المؤشرات العامة تبرز تدهور واضح لهذا النشاط الأساسي. وبالرغم من ضعف نسبة المجالات الزراعية والتي تمثل فقط 2 في المائة فإنها تشهد تضررا بليغا جراء الضخ المفرط للفرشات المائية. فالفلاحة الواحية فلاحة إجتماعية تسمح بخلق توازن في المداخيل والحد من ظاهرة الفقر.

لقد انخفضت مداخيل النخيل نظرا لتراجع المنتوج بحوالي 34%. كما أن عملية تدمير واجتثاث النخيل في منطقة تافيلالت تؤدي إلى فقدان حوالي 3600 قدم في السنة أي ما يعادل 3.5 في المائة من مجموع النخيل. وعموما هناك مجموعة من العوامل تعمل على تدهور المجال الواحي:

- النتائج العكسية لعائدات الهجرة،
- الإكتظاظ السكاني بالمقارنة مع الإمكانات الفلاحية المحدودة،
- النقص المتزايد في كمية المياه المتوفرة والذي لا يفسر فقط بعوامل مناخية وإنما كذلك بسبب الإفراط في ضخها خاصة بالقرب من واحات النخيل،
- ضعف زراعة الأشجار وتفاقم مرض البيوض الذي يصيب أشجار النخيل،
- انتشار زراعة الحبوب التي تشغل أكثر من نصف المساحة الصالحة للزراعة وذلك في ظروف غير اقتصادية،

- المشكل العقاري والذي يعتبر عائقا كبيرا يؤدي أحيانا إلى التخلي عن الزراعة في مناطق ذات مؤهلات جيدة وانتقالها إلى أماكن أقل خصوبة وإلى انتشار الفلاحة خارج واحات النخيل ،
- النظام الحالي لتملك وتوزيع المياه يؤدي إلى الإبقاء على وضعية ريع غير مقبولة اقتصاديا مما يعيق كل إمكانية لتحسين الفلاحة،
- أساليب وتقنيات الري التي تعتمد على غمر المشارات الزراعية مما يؤدي إلى هدر مهم للموارد المائية المحدودة.

فالأزمة الفلاحية لا تترجم فقط باختناق الوضعية الإقتصادية الحالية، بل تؤدي كذلك إلى تدمير أسس التنمية المستقبلية. فمستقبل الواحات مرتبط باستثمار المؤهلات السياحية المتميزة. إلا أن تلك المؤهلات القائمة على المشاهد والمناظر الفريدة يتهددها الاندثار والتلف سواء تعلق الأمر بالقصور أو القصبات أو واحات النخيل.

4- آفاق الاندثار البطيء

إن الديناميات الحالية التي تشهدها المجالات الواحية تخفي في طياتها حركية مميتة بالنظر للهشاشة القصوى التي تميز هذا المجال. لقد تطلب إعداد هذه المجالات مراحل كبرى، امتدت لآلاف السنين و تميزت بالعمل الدؤوب والمنتظم في كل المراحل وذلك بالرغم من شح وقساوة الظروف الطبيعية.

إلا أننا نلاحظ اليوم أن معظم هذه الأوساط آيلة للتدهور والاندثار نظرا لكونها تقوم على الجمع بين تناقضات يصعب إن لم يكن يستحيل التحكم فيها. إن ما قامت به السلطات العمومية يعتبر غير كاف بالنظر للرهانات التاريخية لهذه الأوساط الواقعة على حدود المجال المأهول والذي لا يمكن ضمان استمراره إلا بالعمل الدؤوب القائم على رؤية بعيدة المدى الشيء الذي يجعل إعداد التراب الوطني في مقدمة المعنيين بهذا الأمر.

IV أهم الاختيارات الإستراتيجية للمشروع الوطني: لتهيئة و إنقاذ الواحات

إن إعادة تأهيل الواحات تفترض تدخلا شموليا يأخذ بعين الاعتبار مجموع المشاكل المطروحة. وإذا كان المورد المائي في صلب هذه المشاكل، فإنه يندرج عبر مقاربة قطاعية. في حين تقوم رؤية إعداد التراب على **التحول** فيما يتعلق بالتدبير الحالي للمياه. فالمقاربة المألوفة تقوم على أساس الحاجيات. و هنا يكمن صلب الرهان ضمن خطة تجاذبات قطاعية، اجتماعية ومجالية. ولعل أهم الصعوبات تتمثل أساسا في إنجاح الانتقال من موقف يعتمد الحاجيات إلى موقف يعتمد المؤهلات.

وتتلخص أهم اختيارات المشروع الوطني لإعادة تأهيل وإنقاذ الواحات كالتالي :

العمل على تدبير ندرة المياه

إن الإشكالية المحورية التي تشهدها هذه المجالات والنظام الواحي بصفة عامة يمكن اختزالها في السؤال التالي: ما هي الطريقة المثلى لاستخدام الموارد المائية المتاحة؟ للإجابة عن هذا التساؤل. فإن المشروع يقترح نموذجا يعنى بالاستعمال الأمثل للموارد المائية المتاحة": Optimisation de l'Utilisation de la Ressource Hydraulique Imputable (OURHI). وهي آلية جديدة تساعد على معرفة واختبار التماسك الذي يوجد بين مختلف مصادر المياه المتوفرة حسب كل قطاع وذلك استنادا إلى تنوع وتعدد العلاقات التي تهيكل المجال. لذا فإن هذا النموذج المعتمد يمثل إطارا مرجعيا يهم الموارد المائية المتاحة والاستعمالات الممكنة في إطار ما يتوفر من إمكانيات بالنسبة لكل حوض واحي.

1-فيما يصلح النموذج المعتمد؟

يساعد النموذج الذي تم اختياره على طرح المسائل المتعلقة بوفرة المياه وبالتالي ضبط إطار يمكن من خلاله إيجاد الحلول الملائمة. لذا فهو يمثل آلية تفكير تساعد على المتابعة والتحقق من مستويات التطابق بين الاقتراحات والتوصيات من ناحية، والكميات المائية المتوفرة من ناحية ثانية، وذلك ضمن سياق الضوابط الكبرى المحددة للمجال المدروس. ومن هذا المنطلق يمثل النموذج رافدا أساسيا لمعرفة الوضعية الحالية لوفرة الموارد المائية. إلا أنه وخلال السنوات القادمة وعبر معرفة أدق وأشمل لهذه الموارد، يمكن دعم هذا النموذج عبر ضمانات أهم مما هو متوفر حاليا. يجب اعتبار النتائج المحصل عليها في الوقت الحاضر كقيم تقريبية وواقعية، كافية لطرح المسائل الكبرى التي تهمنا. إلا أنها في نفس الوقت تبدو في حاجة ماسة إلى المزيد من التدقيق.

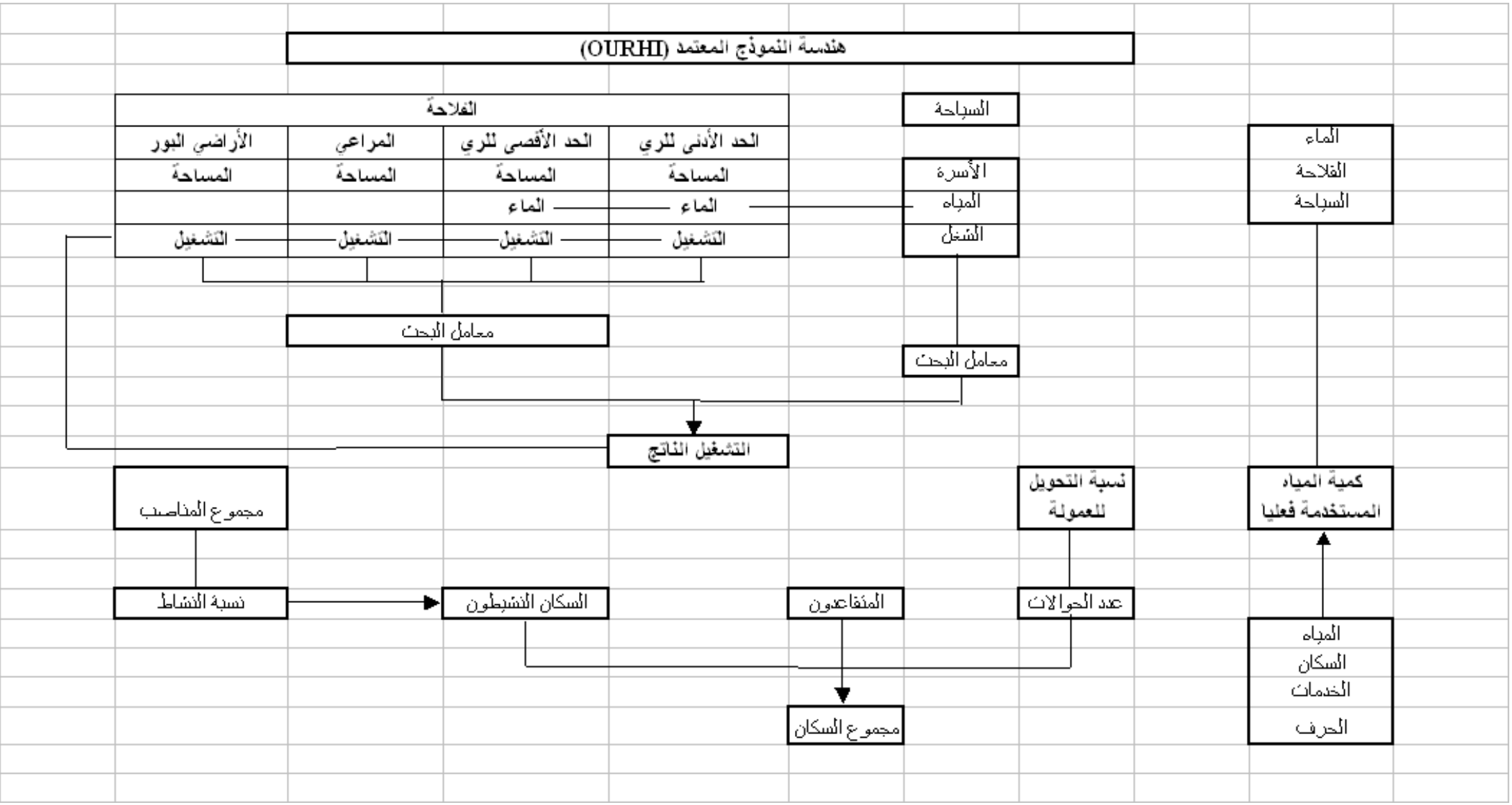
هندسة النموذج المعتمد (OURHI)
الفلاحة
الحد الأدنى للري
الحد الأقصى للري
المراعي
الأراضي البور
المساحة
الماء
التشغيل
السياحة
الأسرة
المياه
الشغل
الماء
الفلاحة
السياحة
محامل البحث
محامل البحث
التشغيل الناتج
مجموع المناصب
نسبة التحويل للعمولة
كمية المياه المستخدمة فعليا
نسبة النشاط
السكان النشيطون
المتقاعدون
عدد الحوالات
المياه
السكان
الخدمات
الحرف
مجموع السكان

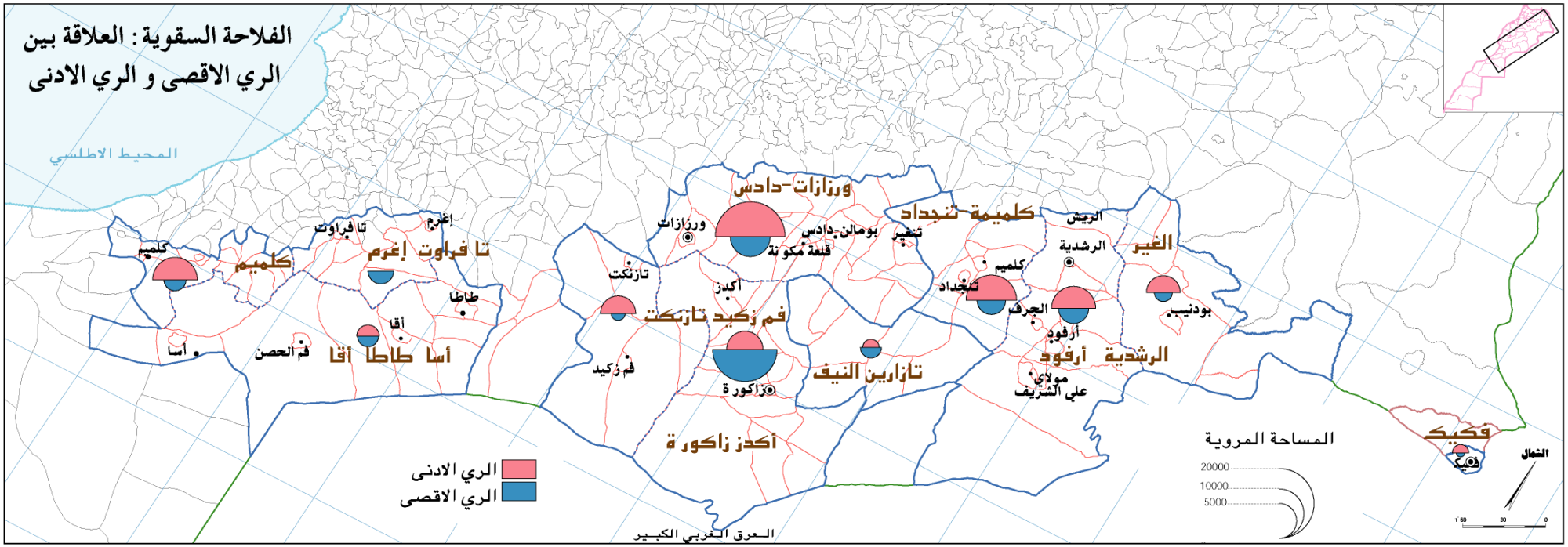
الفلاحة السقوية : العلاقة بين
الري الاقصى و الري الادنى
المحيط الاطلسي
ورزازات-دادس
كلميمة-تنجداد
الغير
تا فراوت إغرم
كلميم
أسا طاطا أقا
فم زكيد تازنكت
تازارين النيف
الرشدية أرفود
أكدز زاكورة
فكيك
ورزازات
بومالن-دادس
قلعة مكونة
تنغير
الريش
الرشدية
كلميم
تنجداد
الجرف
أرفود
بودنيب
مولاي علي الشريف
تازنكت
أكدز
طاطا
أقا
أسا
فم الحصن
فم زكيد
زاكورة
إغرم
تا فراوت
الري الادنى
الري الاقصى
المساحة المروية
20000
10000
5000
العرق الغربي الكبير
الشمال

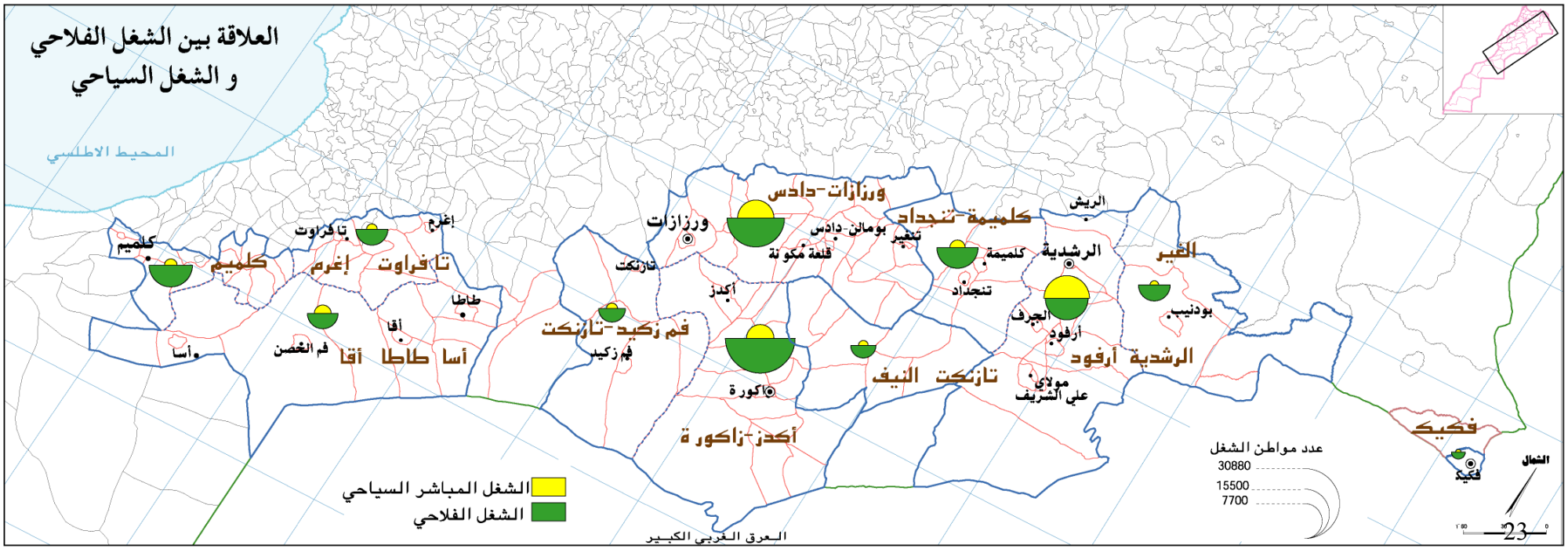
العلاقة بين الشغل الفلاحي
و الشغل السياحي
المحيط الاطلسي
ورزازات-دادس
كلميمة-تنجداد
الغير
تا فراوت إغرم
كلميم
أسا طاطا أقا
فم زكيد-تازنكت
تازنكت النيف
الرشدية أرفود
أكدز-زاكورة
فكيك
ورزازات
بومالن-دادس
قلعة مكونة
تنغير
الريش
الرشدية
كلميمة
تنجداد
الجرف
أرفود
بودنيب
مولاي علي الشريف
تازنكت
أكدز
طاطا
أقا
أسا
فم الحصن
فم زكيد
زاكورة
إغرم
تا فراوت
الشغل المباشر السياحي
الشغل الفلاحي
عدد مواطن الشغل
30880
15500
7700
العرق الغربي الكبير
الشمال

2-الأهداف والمقاييس

يهدف النموذج إلى تحسين استعمال المورد المائي الموجود فعلا. فالمقياس المعتمد هو كمية الماء الموضوعة رهن إشارة المستعملين، وهو ما سميناه بالمياه المستعملة فعليا أي تلك التي تصل إلى الإستغلالية. فمشكل إعداد التراب إذن هو توزيع كمية الماء الموجودة على مختلف أنواع المستعملين، ثم اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة في فعالية هذه الإمدادات، ولهذا يدعى النموذج "نموذج الاستعمال الأمثل للموارد المائية المتاحة".

هذا النموذج يدمج المعطيات المائية والإقتصادية والديموغرافية مع تحديد مختلف أنواع أنشطة السكان. يتعلق الأمر بالحصول على أقصى الاستعمالات، مع احترام الإمداد المائي الشامل، وحماية الغطاء النباتي وخاصة النخيل وكذا تثمين المؤهلات السياحية للمنطقة.

3-الهيكلة ومراحل البناء

هيكلة النموذج تتبنى على نظرية القاعدة الإقتصادية التي تميز الأنشطة الأساسية عن الأنشطة الثانوية. والأمر هنا بسيط إذ نميز فقط بين نشاطين رئيسيين ؛ الفلاحة والسياحة.

بالنسبة للفلاحة نميز بين أربعة أنشطة: الفلاحة الغير المسقية، الإستغلال المكثف للمراعي، السقي المكثف، السقي الخفيف والذي يهم أساسا الفلاحة المشهدية. بالنسبة للمراعي والأراضي الجافة فالمساحات هي تلك المتوفرة حاليا. فيما يخص النوعين المتعلقين بالمساحة المسقية، فإننا نلجأ إلى تقسيم المساحة الحالية بناءا على كمية الماء المتوفرة. وإنطلاقا من ذلك يمكننا استنتاج الإستعمال الضروري بمساعدة معامل الشغل في الهكتار وكميات الماء الضرورية بناءا على الإمدادات التي تمت.

فيما يخص السياحة، فقد حدد المشروع إمكانيات المناطق من خلال قياس قدرة طاقاتها الإيوائية. فبمعرفة حصة الشغل لكل سرير، واستهلاكه المائي فإننا نستطيع إستنتاج حجم الشغل والحاجيات من المياه المطابقة له.

ونطبق على مناصب الشغل الأساسية في القطاع الفلاحي المعامل الناتج الخاص وآخر على مناصب الشغل الأساسية في القطاع السياحي، هذا الأمر يسمح بتحديد مجموع مناصب الشغل الناتجة ومجموع مناصب الشغل الأساسية والمناصب الناتجة وهو ما يعطينا مناصب الشغل الإجمالية.

بمعرفة معدل نشاط السكان يمكننا استنتاج عدد السكان النشيطين، أي أولئك الذين يعيشون من أجرة محددة أو منتوج نشاط مقاولة. و نحدد فيما بعد عدد السكان المتقاعدين كما نقوم بتعداد الأشخاص المتوفرين على حوالة. هذا التعداد أصبح ممكنا بفضل نتائج البحث التي أعطتنا عدد التحويلات المالية بالنسبة لكل منطقة، ومن تم إمكانية حساب معدل كل منطقة وعدد الأشخاص المعنيين.

إن مجموع الساكنة يتألف من السكان النشيطين + المتقاعدين + المكفولين، ونطبق على هذه الساكنة حصة إستهلاك الماء الشروب ثم نضيف إليها معامل ثاني لتغطية الأنشطة الحرفية والخدماتية وذلك بغية الحصول على مجموع الحاجيات من المياه لمجموع الساكنة والأنشطة الناجمة. و يكفي جمع كميات المياه التي تستهلكها الأنشطة الأساسية التي تم حسابها سابقا للحصول على مجموع كمية المياه المتاحة للمنطقة المعنية.

ويقدم النموذج ثلاث مؤشرات كبرى: مجموع مناصب الشغل، الساكنة الإجمالية والحاجيات من الموارد المائية. فالمعطى الإستراتيجي هو إذن كمية المياه المتاحة والتي تمثل الإكراه المطلق، فهي المتغير الذي يسمح بتعديل النموذج وبوضع الفرق بين السقي الكثيف والخفيف.

4-النتائج

يقترح الجدول الموالي وهو عبارة على رسم توضيحي؛ الحصيلة العامة للنموذج المقترح. وتتبني هذه الحصيلة على خمسة محاور وهي:

1. المساحة الإجمالية للمغرب:أكثر من 710.000 كلم^2 .
2. مساحة المغرب بدون الجهات الصحراوية حيث الإمكانيات المائية محدودة. ذلك أن المغرب غير الصحراوي ومناطق الواحات يغطيان 372.000 كلم^2.
3. مساحة المجال الواحي لوحده 107.324 كلم^2.

4.حصة المجال الواحي من المساحة الإجمالية:الرطبة والواحية.
5.العلاقة بين نسبة المناطق الواحية من ناحية ونسبة الجهات الرطبة والواحية من ناحية ثانية.

جدول: الحصيلة العامة خلال الفترة الممتدة إلى حدود سنة 2025

		مجموع التراب المغربي	مجموع التراب المغربي بدون الصحراء	الجهات الصحراوية	النسبة	العلاقة
		1	2	3	%2/3	2/3
أ	(المساحة (كلم ^{2}	710850	37200	107324	28.9	%
ب	المياه: الكمية الحقيقية المخصصة للاستغلاليات (مليون م ^{3}/كلم ^{2})	5550	5500	459	8.3	
ت	حجم المياه المتاحة (م ^{3}/كلم ^{2})	7808	14785	4277		0.29
ث	حجم التدفق المتاح ((لتر/ثانية	175989	174404	14555	8.3	
ج	توقعات حجم السكان لسنة 2005	40000000	39300000	1367000	3.5	
ح	معدل المياع المستعملة في حدود 2025 (م 3/سنة/شخص)	139	140	336		2.40
خ	كثافة السكان ((نسمة/كلم 2	56	106	13	12.1	
د	معدل عدد السكان بالنسبة لحجم التدفق (لتر/ثانية	227	225	94		0.42
ث=ج/ت	الكثافة=الواردات المائية في الكلم 2 /المياه المستعملة بالنسبة لكل ساكن					

❖المياه المتاحة حسب العداد (يعرف كذلك بالمياه التي تخضع لعملية القياس والترقيم): تمثل الكميات الحقيقية من المياه الموضوعة في متناول الاستغلاليات. بالنسبة للمغرب فان هذه الكمية تمثل 40% من الموارد المتاحة ككل (5.5مليار م^3) في حين أن النسبة لا تتعدى 25 % فقط في المناطق الواحية.

5- النتائج المستخلصة من الجدول :

1.يحتل المجال الواحي نسبة 28.9 % من مساحة المجال ذو المناخ الرطب والشبه الرطب.
2.يتوفر المجال الواحي على كميات من الموارد المائية تقدر بحوالي 460 مليون م^3 في السنة. وهو ما يمثل 8.3% من المجموع العام على مستوى المملكة.
3.تقدر حصة المجال الواحي من الواردات المائية الطبيعية بحوالي4277 مليون متر مكعب في الكلم^2. معنى ذلك ان مستوى الواردات المائية في المناطق الواحية يساوي 0.29 عدد مرات المستوى العام داخل المملكة.
4.يقدر معدل الصبيب الحالي بالمناطق الواحية بحوالي 14.5 م^3/الثانية.
5. ينتظر أن يبلغ عدد السكان في المناطق الواحية –وعلى امتداد فترة نشأة الجيل القادم– حوالي 1.367.000 نسمة مقابل 39.3 مليون نسمة بالنسبة للأقاليم الرطبة في المغرب الأقصى. وهو ما يقابل 3.5% فقط من مساهمة المناطق الواحية. معنى

ذلك أن الجهات الواحية في المغرب لا تستقطب سوى 3.5 % من مجموع السكان ولكنها تتصرف في 8.3 % من مجموع الموارد المائية المتاحة. هذه المفارقة تجعلنا بالتأكيد نشير إلى أن الاقتصاد الواحي يبدو اقتصادا شديد الاستهلاك للموارد المائية. ذلك أن الفلاحة المسقية لا تزال تعد أهم نشاط اقتصادي. وفي المقابل فإن الاقتصاد الوطني للمملكة يبدو أكثر تنوعا ويضم قطاعات هامة غير مستهلكة للمياه بالوفرة التي توجد في النظام الواحي.

6. تحتاج بنية النظام الاجتماعي– الاقتصادي في الواحات إلى معدل سنوي من المياه يقدر ب336 م^3 بالنسبة للفرد الواحد وهو ما يمثل حوالي 2.4 عدد مرات المعدل الفردي على المستوى الوطني والذي يقدر ب 140 م^3.

7. إن كثافة السكان داخل المجال تساوي كمية الماء المتوفرة (المتاحة) في الكلم^2 مقسومة على عدد الأمتار المكعبة المستهلكة بالنسبة للساكن الواحد(ح).

– الكثافة العامة في الجهات المغربية الرطبة = 14.785/140=106

– الكثافة العامة بالجهات الواحية = 4277 / 366 =13

النتيجة هي أن المناطق الواحية لها واردات مائية تبدو ثلاثة مرات أقل مما هو متاح على المستوى الوطني ولها طاقة استهلاك تقدر ب 2.4 عدد مرات أكثر من المعدل الوطني. كل ذلك يفضي حتما إلى معدلات كثافة تكون أقل من المعدل الوطني بحوالي 9 مرات .

د. عبر صبيب يصل إلى لتر واحد في الثانية فإن النظام الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المغربية ذات المناخ الرطب يوفر العيش ل 225 شخص مقابل 94 نسمة فقط في المناطق الواحية. لذا فإن الاستهلاك المفرط للمياه في النظام الواحي غالبا ما يمثل عنصرا هيكليا في منظومة الإنتاج إلا أنه وفي السنوات الأخيرة أصبح يطرح عدة مشاكل تبدو جد عويصة.

5.الاعتماد التدريجي للفلاحة المشهدية

في غياب إمكانيات قيام فلاحة عصرية يتوجب التفكير في مقاييس كل من المردودية والمكننة وتكلفة اليد العاملة والقيمة المضافة ... إلخ. إن دعم هذه الفلاحة بغية الإبقاء عليها رغم كونها غير تنافسية سيدخلنا في مسار غير رجعي. هذا لا يعني أن كل القطاع الفلاحي بالواحات يتطلب نفس المعالجة، حيث أن السقي الكثيف صالح في المجالات التي تتوفر على مؤهلات مائية هامة تضمن تزويد مستمر يصل إلى 6500 م ^{3} /هكتار . بينما في مناطق أخرى سيتم اختيار نوع آخر من الفلاحة بتزويد أقل يصل إلى 2000 م ^{3} /هكتار يكون هدفه الإبقاء على النخيل والزراعات المعاشية. هذا النوع الثاني لا يمكن أن يتم إلا بدعم من الدولة بما أن الهدف من دعم وظيفة الفلاحة الواحية هو إجتماعي وبيئي. وسيبقى مستقبل الواحات مرتبطا بهذا النوع من الفلاحة.

4.الحد من الضغط الديمغرافي

يعرف التطور الديمغرافي بالمناطق الواحية نموا هاما 1،8% في مجال يعاني من الشح المائي، وهذا قد يؤدي إلى مخاطر حقيقية إذا لم تتخذ إجراءات فعلية بشكل سريع. حيث أن الضخ الغير المنظم يفسر بارتفاع الحاجة إلى الماء لتزويد ساكنة مهمة. فتراجع الضغط الديمغرافي يتم بشكل طبيعي أو عن طريق الهجرة، لكن يجب الحذر من السقوط في الحالات القصوى التي تؤدي أحيانا إلى هجرة الواحات واندثار تراث فريد من نوعه.

لقد أضحى من الواجب المبادرة إلى تنظيم و معالجة هذه الظاهرة ارتباطا بالظروف المحلية، وهذا يتطلب التفكير في خلق أنشطة بديلة.

تثمين الموارد البشرية -

يتميز سكان الواحات بعدة خاصيات يتعين تثمينها كالتعاون والتضامن؛ المثابرة والتعلق بالأرض؛ التجربة المكتسبة في المجالات المتعلقة باستغلال الأراضي والماء والتجارة. كل هذه المؤهلات تفرض تدبير جديد للموارد البشرية و ذلك في إطار مقاربة منظمة ينخرط فيها كل المتدخلين. وفي هذا المجال يقترح ما يلي:

- تحسين الربط بين المناطق الجغرافية و ذلك بفك العزلة عن سكان المناطق الوعرة؛ و الربط بين المراكز المحلية والمدن والجهات بالإضافة إلى تحسين ظروف السكن ونوعية الحياة
- دعم برامج التنمية والخدمات الاجتماعية: من خلال توفير المدارس؛ مراكز الصحة؛ التجارة؛ الخدمات الإدارية؛ الفضاءات الثقافية؛
- تنويع نقاط الدعم لتنمية الفلاحة و تكثيف شبكات الجمع والتوزيع وإنعاش المراكز القروية.

3 –تحسين نمط العيش عبر تأهيل المراكز القروية المندمجة.

تؤكد الإستراتيجية القروية لسنة 2020 على أن المحرك الإضافي لدينامية التنمية الريفية سيكون بالأساس الاعتماد على سياسة المدن الصغرى والقرى الريفية. لذا فان خلق المراكز القروية سيساعد على تجهيز المجالات المهمشة (توفير البنية التحتية)؛ إعادة تأهيل السكن الريفي؛ تطوير أنشطة البناء؛ والخدمات والإنتاج المحلي بالإضافة إلى تثبيت السكان.

و لضمان ديمومة هذه الهياكل لا بد من ربطها بمشاريع منتجة من الناحية الاقتصادية وقادرة على خلق مناصب الشغل و توفير الثروة. هذه القرى القروية ستوفر فرص إقرار "البرامج الريادية" وذلك عبر البحث عن الطرق التقنية الجديدة في مجال الري (تجميع مياه

الأمطار؛ الفلاحة عبر توظيف سيلان المياه) تطوير الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية؛ الطاقة الهوائية..)؛ الاعتماد على المواد المحلية في مجال البناء؛ تشجيع البناء الذاتي...الخ.

7 تنويع الاقتصاد وإنعاش الشغل

ساهمت التغييرات المناخية وندرة الموارد المائية و سيادة قطاع فلاحي تقليدي غير تنافسي في زيادة حدة هشاشة الاقتصاد الواحي وارتفاع نسبة الفقر. في حين هناك إمكانات هامة لتنمية القاعدة الإقتصادية وإنعاش الشغل. فالفلاحة المسقية في بعض المناطق وتنمية تربية الأبقار الحلوب تشكل عاملا هاما لخلق وحدات صناعية للفلاحة الغذائية. كما أن معالجة المنتوجات الغابوية كالعسل والخدمات المرتبطة بالفلاحة وتشجيع السياحة الخضراء والصحراوية كلها سبل يجب تطويرها. فعلى برامج التكوين والتأهيل المهني أن تعمل على تطوير السبل الآنفة الذكر، كما يجب على مراكز الإستثمار الجهوي أن تولي اهتماما خاصا بهذه المناطق بهدف خلق دينامية حقيقية للتنمية المحلية.

4.تأهيل السكن والإرث المعماري

قامت المؤسسات المعنية بقطاع السكن بمجهودات كبرى بحيث قامت بتغطية المدن والقرى التابعة للجهة بوثائق التعمير المختلفة. لذا فان موضوع التوصيات المواليه سيركز على دعم هذه المبادرات بحيث تكون مشاريع التعمير جاهزة ومطابقة للنمط المعماري الواحي. ويتمحور مخطط العمل المقترح بالنسبة للمدن الواحية حول ثلاثة محاور أساسية:

1. إعادة تأهيل السكن والمناطق الحضرية
2. عمليات التدخل التي تهم القصور – القصبات وترميم المعالم الأثرية
3. تدخلات على المستوى الاجتماعي والثقافي

إن الهدف من إعادة تأهيل السكن والمناطق الحضرية هو تلبية احتياجات وطلبات كل الطبقات الاجتماعية وذلك عبر:

- الملاءمة الجيدة للعرض مع حاجيات السكان وقدراتهم المالية.
- تكثيف انتشار المساكن بمعدل يتراوح ما بين 40 و 45 مسكن في الهكتار الواحد وذلك بحكم محدودية الإمكانيات والمجالات العقارية المتاحة.
- حماية الإرث العقاري وإعادة تأهيل الأحياء ضعيفة التجهيز.

8 مسؤولية الدولة في تدبير الموارد

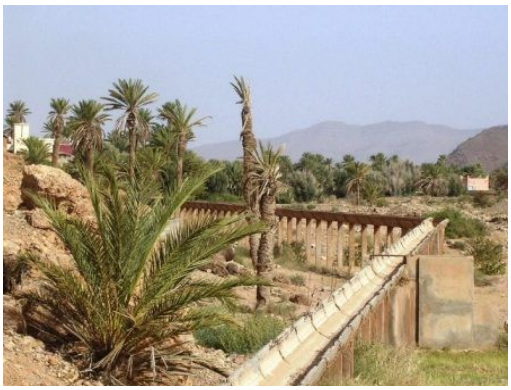

لقد بادرت وزارة الفلاحة إلى تعميم وتقنين استعمال الموارد بوضع البنيات ذات النفع الجماعي. إلا أنه يجب إخراج النص القانوني إلى حيز الوجود وذلك من أجل خلق وتنظيم مجموعات التنمية الفلاحية. فعلى المستوى الترابي الملائم، يسمح اختيار هذا النوع من البنيات بانخراط الفاعلين في المسؤولية لضمان صيانة واستغلال التجهيزات المائية والغابوية الجماعية والحفاظ عليها.

8 تطوير آليات الدعم والمساعدة

إن تطوير آليات الدعم والمساعدة هو اختيار سياسي محض. في هذا المجال يجب أن تستثمر سياسة اجتماعية قوية تعتمد مبدأ التآزر والتضامن. كما يجب تقوية الديناميات المحلية ذات الوظيفة البيئية والتراثية. هذه السياسة يجب أن تهم أساسا الميادين الفلاحية-البيئية وحماية التراث والحد من التصحر. ويمكن أن تتطور إلى التزامات تعاقدية تدمج الفاعلين المعنيين : الدولة ــ الجماعات الترابية ــ المؤسسات العمومية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني. كما يجب التركيز على دعم المجتمع الدولي في ظل الإكراهات المالية حيث أن وضع برنامج متماسك وفعال يبرز إرادة السلطات ويبقى أمرا ضروريا لتنفيذ وتطبيق المشروع الوطني لإنقاذ الواحات.

v تفعيل مشروع التهيئة والإنقاذ

إن تفعيل مشروع من هذا الحجم ومن هذا النوع سيتم على المدى المتوسط والبعيد. حيث يتعلق الأمر بمشروع طموح يتطلب نفسا طويلا ويستدعي أساسا توفير الشروط الملائمة لتأهيل النظام الفلاحي- الإيكولوجي الواحي وإعادة الاعتبار للفلاحة الواحية، وذلك في أفق 10 و 30 و 50 سنة. فبالفعل، أمام الاستقطاب الكبير للمدن ونمط الحياة الحديثة، فإن الارتباط بالأرض والمجال لن

يهم من الآن فصاعدا الأجيال الجديدة التي تغذي حاليا الأفواج المتزايدة للمهاجرين نحو أوربا ونحو المدن المغربية الكبرى.

إن الإحصاء الأخير لسنة 2004، يوضح بجلاء بالنسبة للجماعات الواحية المعنية بالتدهور البيئي، أهمية حركة الهجرة، لذا يجب التفكير في مستقبل الواحات ارتباطا بهذا المعطى الاجتماعي الجديد، وذلك بتعبئة كل الوسائل والإمكانيات التي من شأنها أن تعيد لهذا المجال قدرته الإستقطابية أو على الأقل بعث قيمته على المدى البعيد.

فتفعيل المشروع سيتم على مستويين : المستوى الوطني ثم المستوى المحلي والجهوي، استنادا إلى الأحواض المحددة من طرف المشروع، وذلك وفق مسلسل تواصلي مستمر ومتكرر يمكن الدولة من تصحيح برامجها حسب الحاجيات الحقيقية المعبر عنها محليا، ويمكن كذلك هذا المستوى المحلي من تصحيح مشاريعه وفق التوجهات الوطنية. ويعتبر التعاقد في هذا الشأن نمطا ملائما لتوحيد الأهداف المشتركة لمختلف الفاعلين، وتحديد المسؤوليات وتدبير أفضل للموارد.

ـ **على المستوى الوطني** : يعتبر المشروع إطارا لتنسيق وتناغم مختلف تدخلات الدولة. فطبيعة الأعمال التي يجب اتخاذها على هذا المستوى تتعلق أولا بتوفير الظروف والاستجابة للشروط التي تدخل في اختصاصات الدولة : كاتخاذ التدابير المؤسساتية والتنظيمية كتلك التي تتعلق بإحداث الجهات الإدارية لمجالات الواحات أو بتنظيم الدعم والتعاون الدوليين وكذلك بالتخطيط الإستراتيجي. بالإضافة إلى التدابير القانونية كتلك التي تتعلق بتفعيل بعض مقتضيات قانون الماء مثلا. لقد أصبحت مهن إنعاش الديناميات المحلية وتحسيس الفاعلين وخلق حركية دؤوبة بين مختلف القوى الحية في كل مجال على حدى و مصاحبة المجالات على مستوى تنمية القدرات والتكوين من المهن الأساسية التي يجب اكتسابها لتطوير الحكامة المحلية؛

ـ **على المستوى المحلي**، هذا المستوى هو الذي يوفر شرطي الوحدة الزمانية اللازمة للبرمجة والوحدة المجالية اللازمة لتفعيل المشاريع. ويرتكز تفعيل المشروع أساسا على المنهج الترابي ومفهوم مجالات المشاريع. فهذه المنهجية تنبني على خلق أو دعم هيكل محلي للتنمية المستدامة المحلية، هيكل يجمع على مستوى كل حوض مجموع الفاعلين المعنيين في ميدان التنمية المحلية

حول مفهوم الوحدة الترابية ذات الهوية المحلية، والتي من شأنها أن تكرس الهوية وتمذنح للجهة قيمة حقيقية ينبني عليها المشروع المحلي المشترك، على المدى المتوسط والبعيد .

لهذا سيقوم الفاعلون المحليون باقتراح وتبني مشاريع شاملة ومندمجة على مستوى كل حوض وفق هذا المسلسل التشاوري والتفاوضي بين الجماعات المحلية والدولة، و الذي سيمنح اعترافا وطنيا بالمشاريع المحلية. وتكمن صعوبة تفعيل مثل هذه المشاريع في طابعها الأفقي وتعدد المتدخلين. فجميع قطاعات الدولة معنية بهذا المشروع وهو ما يحتم التعاون فيما بينها.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع المعتمدة من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية كالمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي بكل من ورزازات والراشيدية، وكذلك المبادرات التي يقوم بها السكان، والجمعيات الغير الحكومية والتجارب ذات الطابع العلمي التي يقوم بها المعهد الوطني للبحث الزراعي، سيتم تطعيمها ودمجها وتنسيقها حتى تنتج القيمة الإضافية الضرورية.

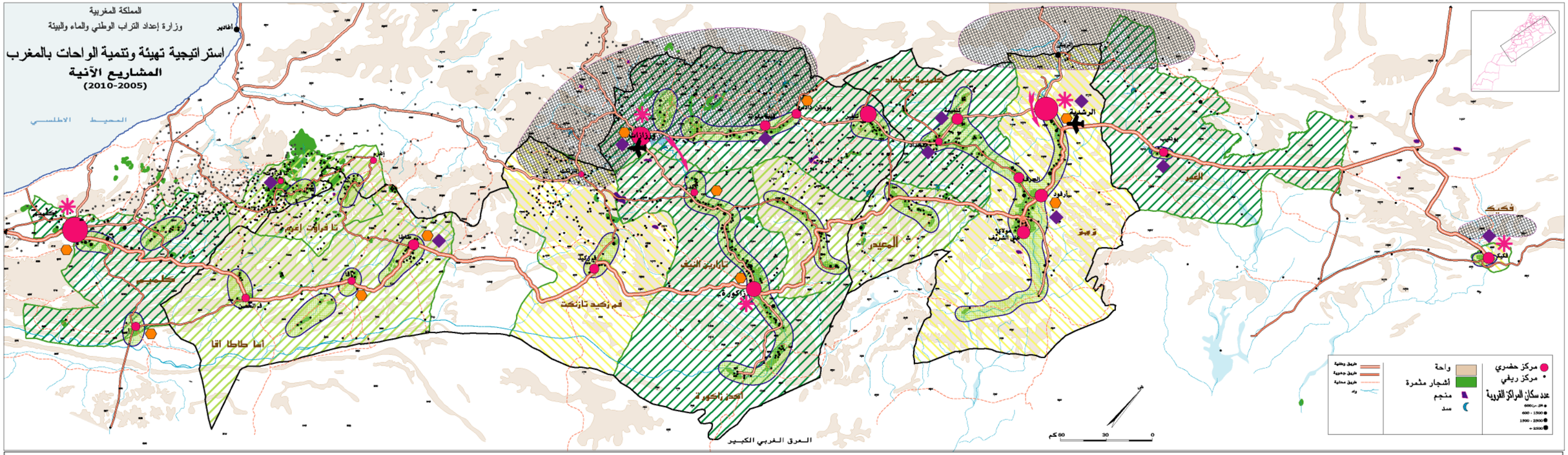

1 - مشاريع الإنقاذ والحماية :

مناطق الإنقاذ : وضع قطاعات لحماية الموارد المائية ومراقبة الضخ والتدبير الصارم للمجالات الواقعة في عالية السدود، تحريك موارد ممنوعة أو غير مرخصة حسب وضعية السافلة

تطوير وسيلة نقل المياه ،وضع نظام نقل بواسطة القنوات المغمورة

برنامج تحويل أنماط السقي : تطوير السقي بالرش، والتقطير،تحسين المؤهلات العملية والقيادية لجمعيات مستعملي مياه الري

مشروع التنمية حسب الحوض

سيادة الفلاحة المشهدية

سيادة الفلاحة ذات الحصة الدنيا

سيادة الفلاحة ذات الحصة القصوى

2 – مشاريع التنمية والتحفيز :

منطقة لتنمية السياحة : محطة متوسطة موجهة نحوالسياحة الطبيعية والإكتشاف والثقافة

برنامج لتثمين الثرات:القصور والقصبات: عمليات إعادة التأهيل والتجديد، عمليات ريادية لتحويل القصبات والقصور نحو أنشطة ثقافية وسياحية

3 – مشاريع هيكلية :

مشروع التجديد والتأهيل الحضري : مشاريع لحل العجز في السكن، خلق مخزون عقاري، تطهير الأحياء العشوائية، تجهيز الأحياء المحيطة بتجهيزات القرب، إنعاش البناء الذاتي، خلق مناطق الأنشطة

بنيات الربط

طريق وطنية: عمليات تحديث، توسيع، تغطية، تأهيل أو إحداث

طريق وطنية / جهوية: عمليات تحديث، توسيع، تأهيل

مجال فك العزلة: إحداث، تحديث وتأهيل الطرق القروية

مطار: لفك العزلة عن الجهة وتقريبها من الأقطاب الإقتصادية

4 – مشاريع الدعم والمواكبة :

خلق جهتين جديدتين (درعة/زيز تافيلالت) :
إنشاء مجال إقتصادي متجانس من أجل عقلنة التدخلات و ضمان نجاحها،
تنمية بيجهوية من أجل تحسين تدبير المشاريع المشتركة (فكيك–كلميم – درعة – زيز)